دور الإصلاح الأسري في خدمة المجتمع
دراسة تطبيقية على محافظات الشمال

The Role of Family Mediation in Community Service:
An Applied Study in the Northern Governorates

إعداد
الدكتور حسين محمد الربابعة
DR.Hussein Mohammad ALRababah
h_rababah1@bau.edu.jo
جامعة البلقاء التطبيقية / الأردن

المُلخص

تتناول هذه الدراسة الحديث عن دور الإصلاح الأسري في خدمة المجتمع، وهي دراسة تطبيقية على محافظات الشمال في الأردن، وقد سعت لبيان الدور الذي تقوم به مراكز ومكاتب الإصلاح الأسري في خدمة المجتمع من خلال ما تقدمه من خدمات، ولتحقيق هذه الدراسة استخدام الباحث المنهج الاستقرائي التأصيلي والمنهج التحليلي، بهدف تحليل البيانات وبيان العلاقات بين المتغيرات، واستخلاص استنتاجات مبنية على الأدلة، حسب مقتضيات طبيعة متغيرات الدراسة.وقد أسفرت الدراسة عن العديد من النتائج من أبرزها: إن لمكاتب الإصلاح الأسري في محافظات الشمال دور ضليع في خدمة المجتمع، فهي تعمل على حلّ وعلاج الخلافات الأسرية بسرية تامة، كما إن الإصلاح الأسري يقلل من نسب الطلاق في المجتمع، وهذا بدوره يؤدي إلى دعم أواصر المحبة والود والتسامح بين أفراد المجتمع، وتعزيز الروابط الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الأسري، المجتمع المحلي، محافظات الشمال، الخلافات الأسرية.

Summary:

This study addresses the role of family reconciliation in serving the community. It is an applied study focusing on the northern governorates of Jordan. The research aims to clarify the role played by family reconciliation centers and offices in serving the community through the services they provide. To achieve its objectives, the researcher employed both the inductive foundational approach and the analytical method, with the aim of analyzing data, identifying relationships between variables, and drawing evidence - based conclusions in accordance with the nature of the study variables.

The study yielded several findings, that family reconciliation offices in the northern governorates play a significant role in serving the community. They work to resolve and treat family disputes with complete confidentiality. Moreover, family reconciliation helps reduce divorce rates in society, which in turn supports bonds of love, tolerance, and compassion among community members, and strengthens social ties.Keywords: Family reconciliation, local community, northern governorates, family disputes

المقدمة

تُعد الأسرة الركيزة الأساسية في بناء المجتمع، إذ تمثل البيئة الأولى التي تُغرس فيها القيم الأخلاقية والتربوية، وتشكل مصدر الأمن والاستقرار النفسي والاجتماعي لجميع أفرادها، فإذا صلحت صلح المجتمع كله، غير أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت على المجتمعات، أسهمت في بروز تحديات متعددة تهدد تماسك الأسرة واستقرارها، وعلى رأسها ازدياد معدلات النزاعات والخلافات الزوجية، وارتفا ع قضايا الطلاق، وقد انعكست هذه الظاهرة سلباً على التماسك الاجتماعي، مما استدعى البحث عن آليات فاعلة للحدّ منها، والتقليل من نسبة آثارها السلبية على المجتمع.

ونظراً لتزايد عدد قضايا الطلاق المنظورة أمام المحاكم الشرعية، وصعوبة قيام القاضي الشرعي بمهمة الإصلاح قبل تفاقم المشكلة ومحاولة حلّ جميع القضايا الأسرية التي تتطلب وقتاً وجهداً كبيرين، برزت الحاجة إلى إنشاء جهات متخصصة تتولى مهمة الإصلاح الأسري استناداً إلى أسس علمية وشرعية، وانطلاقًا من مقاصد الشريعة الإسلامية التي تُعنى بحفظ النفس وصون الأسرة وتحقيق مصالح العباد، ولذا بادرت دائرة قاضي القضاة إلى تأسيس مكاتب الإصلاح الأسري داخل المحاكم الشرعية في مختلف محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، لتتولى مهمة الإصلاح الأسري بين الزوجين وحلّ الخلافات الأسرية تحت شعار: «التراضي قبل التقاضي، والوفاق بدل الشقاق»، وذلك من أجل القيام بدور الوسيط بين الأطراف المتنازعة، وتشجيعهم على حلّ الخلاف، حفاظاً على كيان الأسرة، خاصة مع وجود الأطفال، والسعي إلى معالجة أسباب النزاع قبل وقوع الطلاق، وتجنب تبعات التفكك الأسري وتعزيز استقرار المجتمع.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة والتي يتوقع لها الإجابة على سؤالها الرئيس وهو ما دور الاصلاح الأسري في خدمة المجتمع؟، ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

١ - ما مفهوم مصطلحات الدراسة؟
٢ - ما الأثر الاجتماعي للإصلاح الأسري في حلّ الخلافات بين الزوجين؟
٣ - هل ينعكس نجاح الإصلاح الأسري على استقرار المجتمع المحلي بشكل عام؟
٤ - ما أبرز المقترحات لتطوير عمل لجان الإصلاح الأسري في محافظات الشمال؟

أهداف الدراسة:

١ - بيان مفهوم مصطلحات الدراسة.

٢ - معرفة الأثر الاجتماعي للإصلاح الأسري في حلّ الخلافات بين الزوجين.

٣ - بيان انعكاس نجاح الإصلاح الأسري على استقرار المجتمع المحلي بشكل عام.

٤ - توضيح أبرز المقترحات لتطوير عمل لجان الإصلاح الأسري في محافظات الشمال.

منهجية الدراسة: اقتضت طبيعة العمل في هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الاستقرائي التأصيلي وذلك لجمع واستقراء ما يتعلق بالدراسة من موضوعات، وكذلك استخدام المنهج التحليلي، بهدف تحليل البيانات وبيان العلاقات بين المتغيرات، واستخلاص استنتاجات مبنية على الأدلة، حسب مقتضيات طبيعة المتغيرات.

محددات الدراسة: تنحصر محددات هذا الدراسة في المحددات المكانية حيث طبقت الدراسة على محافظات الشمال، وتم اختيار محافظات(اربد، عجلون، جرش) ما المحددات الزمانية فتنحصر في عام٢٠٢٤م، وبالتالي يصعب تطبيق نتائج الدراسة خارج هذا الإطار.

الدراسات السابقة:

بعد اطلاع الباحث على العديد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع هذه الدراسة وجد أن أغلبها يدور حول الحديث عن آلية عمل مكاتب الإصلاح الأسري وبعضها اختص ببيان الجانب التأصيلي الشرعي فيما اختص البعض الآخر ببيان دور الإصلاح الأسري في الحد من ظاهرة الطلاق من وجهة نظر العاملين في مكاتب الإصلاح الأسري، غير أنني لم أستطع العثور على دراسة واحدة اختصت بموضوع دراستي شكلاً ومضموناً؛ حيث جاءت دراستي هذه كدراسة تطبيقية لبيان دور الإصلاح الأسري في خدمة المجتمع، وعليه فسوف أذكر بعضاً منها موضحاً الفرق بينها وبين دراستي الحالية، مرتبة من الأحدث إلى الأقدم، وذلك على النحو الآتي:

١ - دراسة: الربابعة، بسام سلمان، الإصلاح والتوفيق الأسري في القضاء الشرعي الأردني دراسة فقهية نظرية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد - الأردن، ٢٠١٩م.

٢ - دراسة: الحنيطي، سناء جميل، التأصيل الفقهي لعمل مكاتب الإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية الأردنية، بحث منشور في مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الصادرة عن الجامعة الأردنية، عمان، مجلد (٤٦) العدد(١) ٢٠١٩م١.

٣ - دراسة: البشايرة، محمود إبراهيم، فاعلية برنامج تربوي إسلامي مقترح للإصلاح الزواجي في محاكم اربد الشرعية، أطروحة دكتوراه نوقشت في جامعة اليرموك قسم الدراسات الإسلامية - جامعة اليرموك لعام ٢٠١٦م.

٤ - دراسة: معابدة، زينب زكريا، الإصلاح الأسري بين الزوجين في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة مع قانون الأحوال الشخصية الأردني، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القضاء الشرعي من الجامعة الأردنية، لعام ٢٠١١م.

ومنعم النظر في هذه الدراسات يجدها تختلف اختلافاً كلياً عن دراستي الحالية، وبالرغم من التقاء هذه الدراسات مع دراستي في بعض الجوانب مثل المفاهيم وآلية عمل مكاتب الإصلاح الأسري والتأصيل الشرعي وما شابه ذلك، إلّا أنّ دراستي الحالية تميّزت وانفردت بكونها دراسة ميدانية، بحيث بينت دور الإصلاح الأسري في خدمة المجتمع المحلي كدراسة تطبيقية على محافظات الشمال، (محافظة اربد، محافظة عجلون، محافظة جرش) بحث تم توزيع استبيان على العديد من المواطنين في هذه المحافظات للوقوف على الدور الضليع الذي تقوم به مكاتب الإصلاح الأسري في خدمة المجتمع، وبعد تحليل البيانات، تم التوصل إلى بعض النتائج ضمن هذا الإطار، وبالتالي فإن الفرق بين الدراسات السابقة، ودراستي هذه واضح جليٌّ لا لُبس فيه.

المبحث الأول: الإطار النظري ويشتمل على مفهوم الإصلاح الأسري، ونشاته، وأهميته ومشروعيته.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الأسري ونشأته.

أولاً: مفهوم الإصلاح الأسري.

الإصلاح في اللغة من: (صلح) «الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد، يقال صلح الشيء يصلح صلاحاً، ويقال صلح بفتح اللام، ويقال صلح صلوحاً» [١].

وأصلح الشيء بعد فساده، وأصلح الدابة: أحسن إليها فصلحت، والصلح يعني: تصالح القوم فيما بينهم. وأصلحت بين القوم اي: وفقت بينهم والصلح: السلم والسلام[٢].

(١) ابن فارس أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، (المتوفى: ٣٩٥هـ) معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر - بيروت، ١٣٩٩هـ، ج٣، ص٣٠٣.

(٢) ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (المتوفى: ٧١١هـ) لسان العرب، دار صادر - بيروت - ١٤١٤ هـ، ط٢،

أما في الاصطلاح، فالصلح هو عبارة عن عقد يرفع النزاع، ويقطع الخصومة[1].

وبالنظر في هذه التعريفات يتضح أنّ الصلح بمعناه اللغوي لا يختلف كثيراً عن الصلح بمعناه الشرعي.

أما تعريف الإصلاح الأسري كمصطلح مركب فهو عبارة عن: » إصلاح الخلل الواقع بين الزوجين والجمع بينهما بالطرق الودية، والرضائية وفق أسس علمية عملية منضبطة، ومحاولة علاج المشكلات التي تحصل بين الزوجين؛ سعياً لحفظ التواصل بما يضمن استمرار الحياة الزوجية، والحيلولة دون وقوع الطلاق بقدر الإمكان[2]. والإصلاح الأسري عبارة عن: «الإجراءات والتطبيقات العملية التي ترسمها منظومة من المفاهيم التربوية المتكاملة والمتصلة والمبنيّة على الأصول الإسلامية؛ ويستعين بها التربويون في المحاكم الشرعية؛ من أجل رفع النزاع بين الزوجين وتصحيح الخلل الواقع بينهما ومعالجة المشكلات التي قد تؤدي إلى التفكك الأسري، حفظاً للتواصل واستمرار العلاقة الزوجية»[3].

ثانياً: نشأة الإصلاح الأسري.

في ضوء الزيادة الملحوظة في عدد قضايا الطلاق المنظورة أمام المحاكم الشرعية في الأردن، وما يترتب على ذلك من صعوبة تمكّن القاضي الشرعي من القيام بمهمة الصلح بنفسه في جميع القضايا، خصوصاً القضايا الأسرية التي تتطلب وقتًا وجهدًا كبيرين لمعالجتها، برزت الحاجة إلى إيجاد حلول عملية تسهم في الحدّ من تفاقم المشكلات الأسرية واتساع نطاقها، حفاظاً على كيان الأسرة التي هي الركيزة الأساسية في بناء وتنمية المجتمعات، من هنا ظهرت ضرورة

ج٢، ص٥١٦، والفيومي، أحمد بن محمد بن علي (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية – بيروت، ج١، ص٣٤٥.

(١) ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ) رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر - بيروت، ط٣، ١٤١٢هـ، ج٥، ص٦٢٨، والبُجَيْرَمِيّ، سليمان بن محمد بن عمر الشافعي (المتوفى: ١٢٢١هـ)، حاشية البجيرمي على شرح المنهج، مطبعة الحلبي، ١٣٦٩هـ، ج٣، ص٢.

(٢) الربابعة، بسام سلمان، الإصلاح والتوفيق الأسري في القضاء الشرعي الأردني دراسة فقهية نظرية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد - الأردن، ٢٠١٩م، ص١٤، ومعابدة، زينب زكريا، الإصلاح الأسري بين الزوجين في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة مع قانون الأحوال الشخصية الأردني، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القضاء الشرعي من الجامعة الأردنية، لعام ٢٠١١م، ص١٢.

(٣) البشايرة، محمود إبراهيم، فاعلية برنامج تربوي إسلامي مقترح للإصلاح الزواجي في محاكم اربد الشرعية، أطروحة دكتوراه نوقشت في جامعة اليرموك قسم الدراسات الإسلامية - جامعة اليرموك لعام ٢٠١٦م. ص٣١٨.

وجود آلية متخصصة تُعنى بفضّ النزاعات الأسرية وتعزيز روح التفاهم والتصالح بين الأزواج ضمن الإطار القضائي الشرعي، ولذا تم تأسيس مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري في المحاكم الشرعية الأردنية، لتتولى مهمة تقريب وجهات النظر بين الأزواج والأطراف المتنازعة، والسعي إلى الحفاظ على تماسك الأسرة والحدّ من الآثار السلبية المترتبة على الخلافات الأسرية، وقد حرصت دائرة قاضي القضاة على دعم هذه المبادرة من خلال اختيار كوادرٍ مؤهلةٍ ومدرَّبةٍ تمتلك الخبرة، والمهارات اللازمة للتعامل مع القضايا الأسرية بحكمة وموضوعية، بما يُتيح لها التأثير الإيجابي في الأطراف المتنازعة، وتحقيق المصالحة التي ترضي جميع الأطراف، وبالتالي تُسهم في تعزيز استقرار الأسرة والمجتمع على حدٍّ سواء(١).

ولتعزيز دور المحاكم الشرعية في الإصلاح بين الزوجين، فقد تم إنشاء مكاتب الإصلاح الأسري لهذه الغاية، تتبع هذه المحاكم حيث تساهم في حلّ النزعات الأسرية، وتتابع قضاياه المستجدة، بل أصبح للقضاء دور هام في الإصلاح الأسري من خلال مكاتبة التابعة للمحاكم الشرعية(٢)، حيث حرصت المحاكم الشرعية في المملكة الأردنية الهاشمية بالتعاون مع دائرة قاضي القضاة على إيجاد دائرة تعتني بحلّ النزاعات بين الزواج على وجه الخصوص، ولتفعيل ذلك في أرض الواقع لجعله واقعاً عملياً؛ أُنشئت مكاتب الإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية لممارسة دورها في حلّ الخلافات الأسرية، وقد جاء هذا التوجه استجابةً لتزايد القضايا الأسرية، وما نتج عنها من آثار اجتماعية ونفسية واقتصادية سلبية على المجتمع، تستدعي وجود آلية فعالة تتعامل مع المشكلات الأسرية في مراحلها المبكرة قبل أن تتفاقم وتصل إلى ساحة القضاء(٣).

وفي إطار هذا التوجّه الإصلاحي، تم إنشاء مكاتب الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري ضمن المحاكم الشرعية، لتضطلع بدورٍ محوري في تسوية الخلافات الأسرية بالطرق الودية، وتقديم

(١) ينظر: بصبوص، فوزية سالم، التدابير الشرعية الوقائية للحد من وقوع الطلاق على ضوء واقعه في المحاكم الشرعية الأردنية مكاتب الإصلاح الأسري نموذجًا: دراسة فقهية مقارنة، اطروحة دكتوراه، جامعة آل البيت، المفرق - الأردن، ٢٠١٩م، ص١٣٤، بالتصرف.

(٢) الحنيطي، سناء جميل، التأصيل الفقهي لعمل مكاتب الإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية الأردنية، بحث منشور في مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الصادرة عن الجامعة الأردنية، عمان، مجلد (٤٦) العدد(١) ١٢٠١٩م، ص٨.

(٣) ينظر: موقع دائرة قاضي القضاة، نبذة عن مكاتب الإصلاح الأسري، موقع www.sjd.gov، بالتصرف.

الدعم الإرشادي للأزواج، بما يحقق التفاهم، والحفاظ على تماسك الأسرة بعيداً عن مسارات وجلسات التقاضي، كما تهدف إلى مساعدة الأطراف المتنازعة في التوصل إلى اتفاقات أسرية رضائية تُوثّق رسمياً، الأمر الذي يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، وصون كرامة الأسرة، وتعزيز استقرار المجتمع وتماسكه، وقد تجسّد هذا العمل المؤسسي من خلال تأسيس مديرية الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري في دائرة قاضي القضاة، التي تتولى مهام التخطيط والإشراف ووضع السياسات العامة المنظمة لعمل مكاتب الإصلاح، بالإضافة إلى توفير الإسناد الفني والإداري والمالي اللازم لتمكينها من أداء مهامها بكفاءة(١).

وتتكوّن المديرية من ثلاثة أقسام رئيسة تتكامل في وظائفها وأهدافها، وهذه الأقسام هي:

أولاً: قسم مكاتب الإصلاح، المسؤول عن متابعة أعمال المكاتب وتنسيق الجهود بين فروعها المختلفة.

ثانياً: قسم التوعية والإرشاد الأسري، الذي يعنى بنشر الثقافة الأسرية الوقائية وتعزيز قيم الحوار والتفاهم داخل الأسرة.

ثالثاً: قسم شؤون أعضاء المكاتب، الذي يختص بتأهيل الكوادر العاملة وتطوير مهاراتهم في مجالات الإصلاح والإرشاد والوساطة.

وقد تم إقرار مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري بموجب النظام رقم (١٧) لسنة ٢٠١٣م، استنادًا إلى المادة الحادية عشرة من قانون أصول المحاكمات الشرعية المعدّل رقم (٣١) لسنة ١٩٥٩م. وقد نصّ هذا النظام على إنشاء مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري التي يتولى إدارتها قاضٍ لا تقل درجته عن الدرجة الثالثة، وتتولى هذه المديرية الإشراف العام على مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري التي تُنشأ بقرار من سماحة قاضي القضاة وفقًا لمقتضيات الحاجة ومصلحة العمل، ويجيز النظام لهذه المكاتب استخدام الوسائل والأساليب والتقنيات المناسبة التي من شأنها الإسهام في تسوية الخلافات الأسرية بالطرق الودية، بما يحقق الغاية الرئيسة المتمثلة في الحفاظ على كيان الأسرة وحمايتها، وضمان حقوق جميع أفرادها من زوج وزوجة وأبناء، وفق منهج يقوم على الحوار والتفاهم والتسامح، كما تهدف مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري والمكاتب التابعة لها إلى تعزيز استقرار الأسرة وديمومتها، وتحسين جودة العلاقات

(١) **ينظر:** موقع دائرة قاضي القضاة، نبذة عن مكاتب الإصلاح الأسري، موقع www.sjd.gov، بالتصرف.

بين أفرادها، من خلال إيجاد حلول رضائية مبتكرة تسهم في معالجة النزاعات الأسرية بعيدًا عن أجواء التقاضي، قدر الإمكان، وذلك انسجامًا مع الشعار الذي تتبناه الدائرة: «التراضي قبل التقاضي، والوفاق بدل الشقاق» وبذلك يُعدّ هذا النظام إطاراً تشريعياً، ومؤسسياً متكاملاً؛ لترسيخ مبدأ الإصلاح الأسري الوقائي، والعلاجي، داخل منظومة القضاء الشرعي، بما يعزز من دوره الاجتماعي في تحقيق العدالة الأسرية وحماية النسيج المجتمعي من الانهيار(١).

المطلب الثاني: التأصيل الشرعي للإصلاح الأسري وأهميته.

أولاً: التأصيل الشرعي للإصلاح الأسري.

شرع الله تعالى الإصلاح في جميع ميادين الحياة، وجعله من أعظم القربات وأحبّ الأعمال إليه، لما فيه من تحقيقٍ للعدل والمحبة والمودة والخير، وإزالة العداوة والبغضاء بين الناس، وهو من أسباب استقرار الحياة في المجتمعات كلّها، لذا أكّدت الشريعة الإسلامية على أهمية السعي في الإصلاح، حيث وردت في القرآن الكريم، العديد من النصوص التي تدلّ على مشروعية الإصلاح بشكل عام، فالقرآن الكريم ورد فيه الكثير من أسس الحياة والتي ينبغي البناء عليها، كما بيّن الحلول الجذرية للمشكلات التي قد تطرأ والتي قد يكون سببها الأول هو الجهل بالدور المنوط بكل فرد من أفراد الأسرة، لذا وجاء في القرآن الكريم العديد من الأسس التي ينبغي عليها حلّ الخلافات بشكل عام، والخلافات الأسرية بين الزوجين على وجه الخصوص(٢)، وهذا ما أشارت إليه بعض الآيات الكريمة، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر: قول الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذاتَ بَيْنِكُمْ﴾ (الأنفال: ١)، وكذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ (النساء٣٥) وكذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾(النساء: ١٢٧).

وتدل الآيات على أنّه عند الخوف من وقوع الشقاق بين الزوجين، أي عندما يتسع الخلاف بينهما وتضعف أواصر المحبة والمودة، ويظهر النفور والمباعدة حتى يصبح كلٌّ منهما في

(١) **ينظر:** موقع دائرة قاضي القضاة، نبذة عن مكاتب الإصلاح الأسري، موقع www.sjd.gov، بالتصرف.

(٢) **ينظر:** ياسين، يونس محمود صادق، الإصلاح الأسري من منظور قرآني، رسالة ماجستير نوقشت في قسم أصول الدين، الجامعة الوطنية ٢٠٠٦م، مقدمة الرسالة بالتصرف.

جانبٍ بعيد عن الآخر، فحين يُخشى استمرار هذا التباعد أو تحوّله إلى فُرقة نهائية، يأمر الله تعالى بالتدخّل الإصلاحي قبل أن تتفاقم المشكلة، وتؤدي إلى حصول الطلاق، وفي قول الله تعالى: {فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا}، أي يُعيَّن حكمان (أحدهما من جهة الزوج والآخر من جهة الزوجة) وتكون مهمتهما الإصلاح بين الطرفين بإنصافٍ وعدل. وقد اشترط المفسرون في هذين الحكمين صفاتٍ دقيقة، أي رجلين مكلفين مسلمين عدلين عاقلين يحسنان التصرف(١)، كما عن في قوله(والصلح خير) لفظ عام مطلق يقتضي أنّ الصلح الحقيقي هو الذي تسكن إليه النفوس ويزول به الخلاف؛ خيراً مطلقاً، وهذا ينطبق على كلّ صلح يقع بين الزوج وزوجته، فهو خير من الفرقة(٢).

فهذه بعض الآيات الكريمة السابق ذكرها تدلّ على مشروعية الإصلاح الأسري وأهميته خاصة بين الزوجين.

وبناءً عليه: فالإصلاح بين الزوجين ليس مجرد عمل اجتماعي، بل هو مقصد شرعيّ وإنسانيّ يهدف إلى إعادة توازن العلاقة الزوجية، وضمان استمرارها على أسس من المودة والرحمة، لما لذلك من أثرٍ مباشر في استقرار الأسرة، وازدهار المجتمع.

ثانياً: أهمية الإصلاح الأسري.

تنبع أهمية مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري من دورها الحيوي في المحافظة على استمرارية الحياة الزوجية ومعالجة ما يعتريها من خلافات قد تتطور أحياناً إلى الطلاق، فغالباً ما يرى كلٌّ من الزوجين نفسه على صواب، والطرف الآخر على خطأ، مما يجعل تدخّل جهة محايدة ومتخصّصة أمراً مهماً وضرورياً لإعادة التوازن والإنصاف بينهما، حيث تُعنى مكاتب الإصلاح الأسري بطرح قضايا الخلاف بموضوعية وعدالة، والعمل على حلّها أو التخفيف من آثارها السلبية ما أمكن، من غير تحيّز لأيٍّ من الطرفين، وتقوم بتوضيح حقوق وواجبات كلٍّ من الزوجين على نحوٍ يُسهم في تصحيح المفاهيم الخاطئة وتبديد أسباب النزاع، وصولًا إلى حلٍّ وديٍّ يرضي الطرفين، ومن خلال هذا الدور الإصلاحي الهادف، تسهم مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري

(١) ينظر: السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله (المتوفى: ١٣٧٦هـ) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م، ج١، ص١٧٧، بالتصرف.

(٢) ينظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (المتوفى: ٦٧١ هـ) الجامع لأحكام القرآن، دار عالم الكتب، ١٤٢٣ هـ، ج٥، ص٧٥.

في الحفاظ على كيان الأسرة من التفكك والانهيار، وفي الوقت ذاته تعمل على حماية المجتمع من الآثار السلبية الناجمة عن كثرة حالات الطلاق، تحقيقًا لمقاصد الشريعة في حفظ النسل واستقرار الأسرة والمجتمع(١).

وكما هو معلوم فإنّ الأصل في العلاقة الزوجية أن تقوم على أسس المودة والرحمة والاحترام المتبادل، غير أنّ الحياة الزوجية لا تخلو في كثير من الأحيان من الخلافات والمشكلات الناتجة عن أسبابٍ متعددة، قد تؤدي في بعض الحالات إلى الطلاق وإنهاء الرابطة الزوجية، ولا يخفى على أحد ما يعتري الأسرة المسلمة من عوامل أدت إلى ارتفاع نسبة الطلاق، الأمر الذي ينذر بخطر يهدد الأسرة والأولاد بشكل خاص، والمجتمع بشكل عام، ولأنّ الأسرة هي النواة الأساسية للمجتمع، فقد حرص الإسلام على صونها والحفاظ على تماسكها، وأكد على أهمية معالجة الخلافات قبل أن تصل إلى الفُرقة النهائية، فوضع مجموعة من التدابير الشرعية، والإنسانية، للإصلاح بين الزوجين(٢).

وانطلاقًا من هذا التوجيه الشرعي، عملت دائرة قاضي القضاة في الأردن على إنشاء مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري، وهي جهات مختصّة تعنى بالنظر في النزاعات الزوجية قبل وقوع الطلاق، تقوم هذه المكاتب بدراسة كل حالة على حدة، وتعمل بشكل مباشر دون وساطة على تقريب وجهات النظر، والسعي الجاد إلى إزالة أسباب الخلاف، ومعرفة الجذور الحقيقية للمشكلة للوصول إلى الحلول الأنسب للطرفين، وتُعدّ هذه المكاتب من الركائز الأساسية في الحدّ من الشقاق والنزاع الأسري، إذ تسهم بشكل فعّال في تقليل حالات الطلاق، وتُعدّ في الوقت ذاته مؤسسات توعوية وقضائية؛ فهي تجمع بين الدور الإرشادي في توعية الأزواج بأهمية الاستقرار الأسري، والدور القضائي في متابعة القضايا المترتبة على الطلاق، مثل النفقة، وحضانة الأطفال، والسكن، والتعليم، إلى جانب العمل على تبسيط إجراءات التقاضي وتيسير سبل

(١) ينظر: البشايرة، محمود إبراهيم، فاعلية برنامج تربوي إسلامي مقترح للإصلاح الزواجي في محاكم اربد الشرعية، وهي أطروحة دكتوراه نوقشت في جامعة اليرموك قسم الدراسات الإسلامية - جامعة اليرموك لعام ٢٠١٦م، ص٢٥ بالتصرف.

(٢) ينظر: معابدة، الإصلاح الأسري بين الزوجين في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة مع قانون الأحوال الشخصية الأردني، ص٢٠ - ٢١ بالتصرف، وينظر، عثمان، دك سيتي نور بنت فغيران، الإصلاح الأسري بين الزوجين: دراسة فقهية مقارنة مع قانون الأسرة المسلمة في بروناي دار السلام، رسالة ماجستير نوقشت في الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٥م، ١٢ - ٢٢ بالتصرف.

الرجوع والصلح بين الأزواج.

وبذلك تمثل مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري نموذجاً تطبيقياً للرؤية الإسلامية والاجتماعية في معالجة الخلافات الزوجية بالحكمة والموعظة الحسنة واللين والرفق، بما يحقق استقرار الأسرة ويحافظ على قوة تماسك المجتمع.

المبحث الثاني: الإطار الميداني ويشتمل على الدراسة الميدانية وأدواتها، وتحليل نتائج الاستبيانات ومناقشتها.

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية وأدواتها.

قام الباحث بتصميم استبيان تضمن تحديد دور الإصلاح الأسري في خدمة المجتمع المحلي في محافظات الشمال، وتم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة وأفرادها وهم أكثر من (١٥٠) شخصاً ذكوراً وإناثا ومن فئة الأعمال المختلفة، حيث تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وحسب متغيرات(العمر والجنس، والعمل، ومكان السكن، وكانت أبرز محور الاستبيان على النحو الآتي:

- ما الأثر الاجتماعي للإصلاح الأسري في حلّ الخلافات بين الزوجين؟
- هل ينعكس نجاح الإصلاح الأسري على استقرار المجتمع المحلي بشكل عام؟
- ما أبرز المقترحات لتطوير عمل لجان الإصلاح الأسري في محافظات الشمال؟

وفي الآتي سوف أبين أهم ما توصلت إليه من نتائج استبيان الدراسة، ومن ثم مناقشة وتحليل هذه النتائج.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج استبيان الدراسة ومناقشتها.

يتناول هذا المطلب نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة من المواطنين القاطنين في محافظات الشمال(اربد، عجلون، جرش) وبعد أن تم مراجعتها، وترتيبها، وتفريغها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وقد بلغ عدد الاستبيانات الصالحة (١٥٠) استبياناً تم توزيعها بشكل متساوٍ على ثلاث محافظات هي(اربد - عجلون - جرش) وسيتم عرض هذه النتائج في هذا المطلب وفقاً لأسئلة الدراسة.

وقد جاءت المعلومات الديموغرافية المتعلقة بأفراد العينة على النحو الآتي:

الجدول رقم (١): توزيع أفراد العينة بحسب المتغيرات الديموغرافية:

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة ٪
الجنس	ذكور	**٢٥**	**٥٠**
	إناث	**٢٥**	**٥٠**
المحافظة	محافظة اربد	٢٨	٦٠
	محافظة عجلون	٢٧	٥٦
	محافظة جرش	٢٤	٤٤
العمر	٢٣ - ٣٠	١٩	٣٨
	٣١ - ٥٠	٢٨	٥٦
	٥١ فأكثر	٢٦	٥٢

تشير هذه النسب التي شاركت وبصورة عشوائية بأنّ أفراد العينة الذين قاموا بالإجابة عن أسئلة الدراسة ينتمون لفئات مختلفة، وبالتالي تكون عملية التعرّف على دور الإصلاح الأسري في خدمة المجتمع أكثر مصداقية لتعدد المتغيرات وتنوّع الفئات.

أما نتائج الدراسة المتعلقة بأسئلتها حسب المتغيرات فكانت على النحو الآتي:

المطلب الثالث: النتائج المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة (الأول والثاني).

ما نسبة وعي أفراد المجتمع لدور الإصلاح الأسري في تقدم خدمات فعّالة وموثوقة للمجتمع؟ وذلك تبعاً لمتغيرات (الجنس / العمر / المحافظة) ؟.

وللإجابة عن هذا السؤال فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية عن طبيعة هذا الدور، باستخدام أوزان تراوحت ما بين (ممتاز(٥) / جيدا جداً (٤) / متوسط (٣) /

ضعيف (٢) / ضعيف جداً (١)، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (٢) مقياس ليكرت الخماسي

مدى تواجد السمة	فئة الأوساط الحسابية
ممتاز	٤ر٢١ — ٥ر٠٠
جيد جداً	٣ر٤١ — ٤ر٢٠
متوسط	٢ر٦١ — ٣ر٤٠
ضعيف	١ر٨١ - ٢ر٦٠
ضعيف جداً	١ر٠٠ — ١ر٨٠

وسيتم تحليلها ومناقشتها بحسب المتغيرات المستخدمة في الدراسة(الجنس، والمحافظة، والعمر) والجدول الآتي يوضح ذلك:

أولاً: متغير الجنس:

جدول رقم (٣): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمجالات الدراسة باعتبار متغير الجنس

	الفقرة (الخيارات المتاحة) **أوافق بشدة □ أوافق □ محايد □ لا أوافق □ لا أوافق بشدة**	**الفئة**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**النسبة ٪**
	الأول: أسمع بشكل متكرر عن مراكز أو لجان الإصلاح الأسري في منطقتي.	ذكور	٣ر٧٢	٠ر٧٤	٧٤ر٤
		إناث	٣ر٣٢	١ر١١	٦٦ر٤

	الثاني: الإصلاح الأسـري يساهم في حل النزاعات الأسرية بطريقة سلمية وعادلة.	ذكور	٣ر٧٤	٠ر٨٨	٧٤ر٨
		إناث	٣ر٥٠	٠ر٩٩	٧٠ر٠
	الثالث: أغلب الناس في المجتمع المحلي لديهم ثقة في لجان الإصلاح الأسري.	ذكور	٣ر٥٢	٠ر٧٧	٧٠ر٤
		إناث	٣ر٥٢	١ر٠٨	٧٠ر٤
	الرابع: يسهم الإصلاح الأسري في تعزيز الروابط الاجتماعية بين الأسر في المجتمع المحلي.	ذكور	٣ر٠٨	٠ر٨٦	٦١ر٦
		إناث	٣ر٠٤	١ر١٤	٦٠ر٨
	الخامس: يؤدي الإصلاح الأسري إلى زيادة الوعي بثقافة الحوار والتفاهم.	ذكور	٣ر٠٨	٠ر٩٥	٦١ر٦
		إناث	٢ر٨٠	١ر١٥	٥٦ر٠
	السادس: ينعكس نجاح الإصلاح الأسري على استقرار المجتمع المحلي بشكل عام.	ذكور	٣ر٢٨	٠ر٨٤	٦٥ر٦
		إناث	٣ر١٠	٠ر٩١	٦٢ر٠
	السابع: الإصلاح الأسري يساهم في تخفيف حدة الخلافات العائلية في منطقتك؟	إناث	٣ر٤٦	٠ر٦٦	٦٩ر٢
		ذكور	٣ر٤٨	٠ر٧١	٦٩ر٦
	الثامن: هل للإصلاح الأسري دور أساسي في تقليل نسب الطلاق في المجتمع.	إناث	٣ر٣٦	١ر٠٨	٦٧ر٢
		ذكور	٣ر٢٨	٠ر٩٨	٦٥ر٦
	التاسع: بعض الأسـر ترفض تدخل لجان الإصلاح الأسري في مشكلاتها.	إناث	٣ر٦٠	١ر٠٠	٧٢ر٠
		ذكور	٣ر٦٠	١ر٣٢	٧٢ر٠

	العاشر: ضعف التنسيق بين الجهات الرسمية والأهلية يحدّ من فاعلية الإصلاح الأسري.	إناث	٣ر٢٨	١ر٠٢	٦٥ر٦
		ذكور	٣ر١٦	١ر١٤	٦٣ر٢
المجال الكلي		إناث	٣ر٤١	٠ر٦٢	٦٨ر٢
ذكور			٠ر٦٤	٦٥ر٦	
		٣ر٢٨			

تبيّن من الجدول السابق، أنّ نسبة الإناث أعلى قدرة على مراكز، لجان الإصلاح الأسري في مناطقهن في مقابل الذكور، وكذلك في المجال الثاني والثالث، بينما تساوت المتوسطات والنسب المئوية وتقاربت في بعضها عند كل من المجالات الباقية أما على مستوى المجال الكلي للدراسة فقد كانت النسبة متقاربة بين الذكور والإناث حيث تراوحت لكليهما ما بين (٦٨ر٢ - ٦٥ر٦٪) ما يعني أنّ مدى فعالية الإصلاح الأسري في خدمة المجتمع تتراوح ضمن حدود المتوسط المرتفع للإناث والمتوسط للذكور، ولعل هذا راجع لجملة من الأمور يعاني منها الذكور في كثير من الأحيان، إذ إنّ أغلب رواد مراكز الإصلاح الأسري هم من الإناث، ويحتاج إلى بذل المزيد من الجهود من أجل توصيل فكرة دور الإصلاح الأسري إلى كافة أفراد المجتمع في محافظات الشمال، وكذلك لا بد من العمل المتواصل، وزيادة الاطلاع على دور الإصلاح الأسري، من خلال عقد ندوات توعوية في جميع محافظات الشمال.

ثانياً: متغير المحافظة:

جدول رقم (٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمجالات الدراسة باعتبار متغير المحافظة

الرقم	الفقرة	الفئة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة ٪
١	أسمع بشكل متكرر عن مراكز أو لجان الإصلاح الأسري في منطقتي.	اربد	٣٫٢١	٠٫٧٩	٦٤٫٢
		عجلون	٣٫٧١	١٫٠١	٧٤٫٢
		جرش	٣٫٢٤	٠٫٩٩	٦٤٫٨
٢	الإصلاح الأسري يساهم في حل النزاعات الأسرية بطريقة سلمية وعادلة.	اربد	٣٫٥٣	٠٫٧٧	٧٠٫٥
		عجلون	٣٫٥٢	١٫٠٣	٧٠٫٣
		جرش	٣٫٢٢	٠٫٩٨	٦٦٫٣
٣	أغلب الناس في المجتمع المحلي لديهم ثقة في لجان الإصلاح الأسري.	اربد	٣٫٠٥	٠٫٩٧	٦١٫١
		عجلون	٣٫٠٦	١٫٠٣	٦١٫٣
		جرش	٣٫٦٩	١٫٠٢	٧٣٫٩
٤	يؤدي الإصلاح الأسري إلى زيادة الوعي بثقافة الحوار والتفاهم.	اربد	٢٫٩٥	١٫٠٨	٥٨٫٩
		عجلون	٢٫٩٤	١٫٠٦	٥٨٫٧
		جرش	٣٫٣٢	١٫١٩	٦٦٫٥
٥	ينعكس نجاح الإصلاح الأسري على استقرار المجتمع المحلي بشكل عام.	اربد	٣٫١١	٠٫٦٦	٦٢٫١
		عجلون	٣٫٢٤	٠٫٩٩	٦٤٫٨
		جرش	٣٫٠٦	٠٫٩٧	٦١٫٢
٦ - ٨	هل للإصلاح الأسري دور أساسي في تقليل نسب الطلاق في المجتمع؟ وهل الإصلاح الأسري يساهم في تخفيف حدة الخلافات العائلية في منطقتك؟	اربد	٣٫٤٢	٠٫٥٦	٦٨٫٤
		عجلون	٣٫٥٠	٠٫٧٥	٧٠٫٠
		جرش	٣٫٢١	٠٫٧٩	٦٤٫٢

٩	بعض الأسر ترفض تدخل لجان الإصلاح الأسري في مشكلاتها.	اربد	٣٫٠٥	١٫٠٣	٦١٫١
		عجلون	٣٫٤٨	١٫٠٠	٦٩٫٧
		جرش	٣٫٤٢	٠٫٧٠	٦٦٫٤
١٠	ضعف التنسيق بين الجهات الرسمية والأهلية يحدّ من فاعلية الإصلاح الأسري.	اربد	٣٫٣٧	١٫٣٠	٦٧٫٤
		عجلون	٣٫٧٤	١٫٠٦	٧٤٫٨
		جرش	٢٫٩٤	١٫٨	٥٩٫٧
المجال الكلي		اربد	٣٫٢٢	٠٫٤٨	٦٤٫٥
		عجلون	٣٫٣٢	٠٫٧٠	٦٦٫٢	
		جرش	٣٫٢١	٠٫٦٦	٦٢٫١	

تبيّن من خلال الجدول السابق وجود تقارب في وجهات النظر من خلال متغير المحافظة حيث كانت النسب متقاربة إلى حد كبير في كثير من الإجابات على المتغيرات المطروحة في الاستبيان، وكذلك تقاربت النسب والمتوسطات الحسابية بين محافظة اربد وعجلون وجرش، بل وتكاد تتساوى أحياناً في بعض المجالات.

وفيما يتعلق بمستوى المجال الكلي فهناك تفوّق بسيط لصالح سكان محافظة عجلون بحيث وصلت إلى نسبة أعلى من المتوسط قليلاً أي في بداية تقدير جيداً جداً، فيما حصل سكان محافظة اربد وجرش على مستوى المتوسط، وبالنظر لهذه الفروق بين المتوسطات فإنّ الفارق على الرغم من قلته إلا أنّه يشير إلى أن هناك اهتماما أكبر في وعي أفراد المجتمع بدور الإصلاح الأسري في خدمة المجتمع، ولكن بالنظر إلى النسبة كونها لمحافظة اربد (٦٤٫٥٪) بينما لمحافظة عجلون (٦٦٫٤٪)، فيما كانت نسبة محافظة جرش(٦٢٫١٪)، وعلى الرغم من وجود تقارب النسب في محافظات الشمال إلا أنّ الحاجة قائمة وماسة في زيادة وعي المواطنين بالدور الذي تقوم به مراكز الإصلاح الأسري في كافة محافظات الشمال في خدمة المجتمع، والتخفيف من حدة النزاعات الأسرية، والخلافات الزوجية، وبالتالي تقليل نسبة الطلاق.

ويتضح من خلال نتائج الاستبيان أنّ هنالك بعض الأسر ترفض تدخل لجان الإصلاح الأسري في مشكلاتها، وأنّ هناك ضعف في التنسيق بين الجهات الرسمية والأهلية، الأمر الذي يحدّ

من فاعلية الإصلاح الأسري في المجتمع، وعليه لا بد من تكاثف جهود القائمين والعاملين في مراكز الإصلاح الأسري في العمل على بذل الجهود لتوصيل رسالة الإصلاح الأسري لكافة المواطنين بشكل أكثر دقة.

ثالثاً: متغير العمر:

جدول رقم (٥): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمجالات الدراسة باعتبار متغير العمر

الرقم	المجال	الفئة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة ٪
١	أسمع بشكل متكرر عن مراكز أو لجان الإصلاح الأسري في منطقتي.	٢٠ - ٢٩	٣٫٥٨	١٫١٧	٧١٫٦
		٣٠ - ٤٠	٣٫٤٦	٠٫٨٤	٦٩٫٣
		٤١فأكثر	٣٫٦٧	٠٫٥٨	٧٣٫٣
٢	الإصلاح الأسري يساهم في حل النزاعات الأسرية بطريقة سلمية وعادلة.	٢٠ - ٢٩	٣٫٥٥	١٫٠٣	٧١٫١
		٣٠ - ٤٠	٣٫٦٤	٠٫٨٧	٧٢٫٩
		٤١فأكثر	٣٫٨٣	١٫٢٦	٧٦٫٧
٣	أغلب الناس في المجتمع المحلي لديهم ثقة في لجان الإصلاح الأسري.	٢٠ - ٢٩	٣٫٤٧	٠٫٩٠	٦٩٫٥
		٣٠ - ٤٠	٣٫٦١	٠٫٩٦	٧٢٫١
		٤١فأكثر	٣٫٠٠	١٫٠٠	٦٠٫٠
٤	أغلب الناس في المجتمع المحلي لديهم ثقة في لجان الإصلاح الأسري.	٢٠ - ٢٩	٣٫٠٠	١٫٢٠	٦٠٫٠
		٣٠ - ٤٠	٣٫٠٧	٠٫٨٦	٦١٫٤
		٤١فأكثر	٣٫٣٣	١٫١٥	٦٦٫٧

٥	يؤدي الإصلاح الأسري إلى زيادة الوعي بثقافة الحوار والتفاهم.	٢٠ - ٢٩	٢٫٩٥	١٫٠٣	٥٨٫٩
		٣٠ - ٤٠	٢٫٨٩	١٫١٣	٥٧٫٩
		٤١فأكثر	٣٫٣٦	٠٫٥٩	٦٦٫٨
٦	ينعكس نجاح الإصلاح الأسري على استقرار المجتمع المحلي بشكل عام.	٢٠ - ٢٩	٣٫٠٨	٠٫٧٣	٦١٫٦
		٣٠ - ٤٠	٣٫٢١	٠٫٩٩	٦٤٫٣
		٤١فأكثر	٣٫٦٧	٠٫٢٩	٧٣٫٣
٧	الإصلاح الأسري يساهم في تخفيف حدة الخلافات العائلية في منطقتك؟	٢٠ - ٢٩	٣٫٣٩	٠٫٥٧	٦٧٫٩
		٣٠ - ٤٠	٣٫٤٥	٠٫٧٢	٦٨٫٩
		٤١فأكثر	٤٫١٧	٠٫٧٦	٨٣٫٣
٨	هل للإصلاح الأسري دور أساسي في تقليل نسب الطلاق في المجتمع.	٢٠ - ٢٩	٣٫١٦	٠٫٩٠	٦٣٫٢
		٣٠ - ٤٠	٣٫٢٣	١٫٩	٦٨٫٥
		٤١فأكثر	٣٫٣٧	١٫١٥	٦٦٫٧
٩	بعض الأسر ترفض تدخل لجان الإصلاح الأسري في مشكلاتها.	٢٠ - ٢٩	٣٫٨٩	١٫١٥	٧٧٫٩
		٣٠ - ٤٠	٣٫٤٣	١٫٢٠	٦٨٫٦
		٤١فأكثر	٣٫٣٣	٠٫٥٨	٦٦٫٧
١٠	ضعف التنسيق بين الجهات الرسمية والأهلية يحدّ من فاعلية الإصلاح الأسري.	٢٠ - ٢٩	٣٫٠٠	١٫٠٥	٦٠٫٠
		٣٠ - ٤٠	٣٫٢١	١٫٠٣	٦٤٫٣
		٤١فأكثر	٤٫٦٧	٠٫٥٨	٩٣٫٣

المجال الكلي	٢٠ - ٢٩	٣٫٣١	٠٫٦٦	٦٦٫٢
	٣٠ - ٤٠	٣٫٣٤	٠٫٦٢	٦٦٫٨	
	٤١فأكثر	٣٫٦٣	٠٫٦٣	٧٢٫٧	

تبيّن من الجدول السابق وجود تفوّقٍ في أغلب المجالات المتعلقة بالدراسة لصالح الفئة الأعلى عمراً وهي (٤١ فأكثر) وبالذات في المتغيرات (الأول والثاني والرابع والخامس والسابع والثامن والعاشر)، بينما جاءت الفئات الأقل عمراً وهما (٢٠ - ٢٩) في مقابلة فئة (٣٠ - ٤٠) هي الأعلى في عدد من المجالات الأخرى، وهي (الثالث، والسادس، والتاسع)، ولعل هذا عائد إلى أنّ الفئات الأقل عمراً أكثر اطلاعاً على برامج مراكز الإصلاح الأسري وما تقدمة من خدمة للمجتمع.

لكن مما يجدر الإشارة إليه أن الفئة العمرية (٤١ فأكثر) حصلت على نسبة مئوية عالية في بعض التغيرات مما يرجح جانب الخبرة العملية وأثرها في تقوية هذه الجوانب عند الأعلى عمراً في مقابل الأقل عمراً.

المطلب الرابع: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث وهو:

ما أبرز المقترحات التي تقدمها لتطوير عمل لجان الإصلاح الأسري في محافظات الشمال؟

حيث كانت أغلب الإجابات تتراوح بين المقترحات الأتية:

أولاً: الإشراف على العاملين والمصلحين في مراكز الإصلاح الأسري، ومتابعتهم بشكل دوري وتدريبهم على استخدام مهارات التواصل، بين الأطراف المتنازعة، ومحاولة فهم جوانب الخلاف بينهما.

ثانياً: إطلاق حملات توعوية دورية عبر وسائل التواصل الاجتماعي لاطلاع المواطنين على دور لجان الإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية وتشجيع المتخاصمين إلى اللجوء إليها لحلّ المشكلة قبل عرضها على المحكمة.

ثالثاً: عقد ورش عمل مشتركة يقوم بها أفراد مكاتب الإصلاح الأسري، وذلك لتعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع والجمعيات النسائية، من أجل نشر ثقافة الحوار والتعرف على الدور

الكبير الذي تقوم به مكاتب الإصلاح الأسري في حل الخلافات بين الزوجين.

رابعاً: زيادة العاملين في مكاتب الإصلاح الأسري، واختيار كوادر بشرية مؤهلة ومدربة على التعامل مع المشاكل الأسرية، ومحاولة القضاء على النزاعات الأسرية بين الزوجين.

خاتمة الدراسة

النتائج والتوصيات:

في ختام هذه الدراسة وبعد أن منّ الله تعالى عليّ بإتمامها، فإني أضع بين يدي القارئ الكريم أبرز ما توصلت إليه من نتائج على النحو الآتي:

١ - إنّ مكاتب الإصلاح الأسري لها دور ضليع في خدمة المجتمع بشكل كبير وأساسي، فهي تعمل على حلّ وعلاج الخلافات الأسرية بسرية تامة، قبل أن تتفاقم هذه المشكلات، وتنتهي بالطلاق.

٢ - إنّ مكاتب الإصلاح الأسري في محافظات الشمال تسعى بكل قوة إلى الحفاظ على التماسك الأسري، مما يسهم في استقرار ودعم البنية الأساسية الاجتماعية لكافة المجتمع، ويعمل على توفر بيئة أسرية سليمة تساعد في تنشئة جيل متعاون متوازن في كافة جوانب حياته.

٣ - إنّ الإصلاح الأسري يقلل من نسب حالات الطلاق في المجتمع وهذه بدورها تؤدي إلى دعم أواصر المحبة والود والتسامح بين أفراد المجتمع، وتعزيز الروابط الاجتماعية.

٤ - إن طبيعة عمل الإصلاح الأسري من شأنها التقليل من نسب الطلاق وبالتالي المساهمة في حماية الأطفال من الآثار المدمّرة الناتجة عن تفكك الأسرة وتضييع الأطفال وتعريضهم للقلق والتشتت وضعف التحصيل الدراسي.

التوصيات:

توصي الدراسة بضرورة العمل على تكثيف جهود مراكز الإصلاح الأسري في تفعيل دورها في خدمة المجتمع، وكذلك العمل على عقد الدورات والندوات والورش التثقيفية والتوعوية بدور الإصلاح الأسري في خدمة المجتمع، وكذلك توصي الدراسة الباحثين والمهتمين بالعمل على بذل الجهود في انتاج المزيد من هذه الدراسات وتطبيقها على باقي محافظات المملكة.

المصادر

- القرآن الكريم.

٥ - البُجَيْرَمِيّ، سليمان بن محمد بن عمر الشافعي (المتوفى: ١٢٢١هـ)، حاشية البجيرمي على شرح المنهج، مطبعة الحلبي، ١٣٦٩هـ.

٦ - البشايرة، محمود إبراهيم، فاعلية برنامج تربوي إسلامي مقترح للإصلاح الزواجي في محاكم اربد الشرعية، أطروحة دكتوراه نوقشت في جامعة اليرموك قسم الدراسات الإسلامية - جامعة اليرموك لعام ٢٠١٦م.

٧ - البصبوص، فوزية سالم، التدابير الشرعية الوقائية للحد من وقوع الطلاق على ضوء واقعه في المحاكم الشرعية الأردنية مكاتب الإصلاح الأسري نموذجًا: دراسة فقهية مقارنة، اطروحة دكتوراه، جامعة آل البيت، المفرق - الأردن، ٢٠١٩م.

٨ - الحنيطي، سناء جميل، التأصيل الفقهي لعمل مكاتب الإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية الأردنية، بحث منشور في مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الصادرة عن الجامعة الأردنية، عمان، مجلد (٤٦) العدد(١) ٢٠١٩م.

٩ - الربابعة، بسام سلمان، الإصلاح والتوفيق الأسري في القضاء الشرعي الأردني دراسة فقهية نظرية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد - الأردن، ٢٠١٩م.

١٠ - السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله (المتوفى: ١٣٧٦هـ) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م.

١١ - ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ) رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر - بيروت، ط٣، ١٤١٢هـ.

١٢ - العثمان، دك سيتي نور بنت فغيران، الإصلاح الأسري بين الزوجين: دراسة فقهية مقارنة مع قانون الأسرة المسلمة في بروناي دار السلام، رسالة ماجستير نوقشت في الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٥م

١٣ - ابن فارس أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، (المتوفى: ٣٩٥هـ) معجم مقاييس اللغة،

المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر - بيروت، ١٣٩٩هـ.

١٤ - الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية – بيروت.

١٥ - قرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (المتوفى: ٦٧١ هـ) الجامع لأحكام القرآن، دار عالم الكتب، ١٤٢٣ هـ .

١٦ - معابدة، زينب زكريا، الإصلاح الأسري بين الزوجين في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة مع قانون الأحوال الشخصية الأردني، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القضاء الشرعي من الجامعة الأردنية، لعام ٢٠١١م.

١٧ - منظور، محمد بن مكرم بن علي (المتوفى: ٧١١هـ) لسان العرب، دار صادر - بيروت - ١٤١٤ هـ .

١٨ - موقع دائرة قاضي القضاة، نبذة عن مكاتب الإصلاح الأسري، موقع www.sjd.gov، بالتصرف.

١٩ - ياسين، يونس محمود صادق، الإصلاح الأسري من منظور قرآني، رسالة ماجستير نوقشت في قسم أصول الدين، الجامعة الوطنية ٢٠٠٦م.